2016 / 77

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الاطارية المبرمة في 04 أكتوبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة بتمويل واردات كل من الشركة التونسية لصناعات التكرير من النفط الخام والمواد البترولية والشركة التونسية للكهرباء والغاز من الغاز الطبيعي

فصل وحيد :

تمت الموافقة على الاتفاقية الاطارية الملحقة بهذا القانون والمبرمة في 04 أكتوبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة بتمويل واردات كل من الشركة التونسية لصناعات التكرير من النفط الخام والمواد البترولية بمبلغ لا يتجاوز مائة وخمسون مليون (150.000.000) دولا أمريكي والشركة التونسية للكهرباء والغاز من الغاز الطبيعي بمبلغ لا يتجاوز مائة وستين مليون (160.000.000) دولار أمريكي.

2016 / 77

2016 177

شرح الأسباب

الاتفاقية الإطارية لتمويل واردات الشركات الحكومية من السلع الاستراتيجية

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 04 أكتوبر 2016 مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة اتفاقية إطارية تسند المؤسّسة بموجبها تمويلات لفائدة كلّ من الشركة التونسية لصناعات التكرير لاستيراد النفط الخام والمواد البترولية في حدود مبلغ لا يتجاوز 150 م. دولار أي ما يعادل حوالي 330[1] م.د.ت والشركة التونسية للكهرباء والغاز لاستيراد الغاز الطبيعي في حدود مبلغ لا يتجاوز 160 م. دولار أي ما يعادل حوالي 352[2] م.د.ت.

1) أهداف الاتفاقية:

تهدف هذه الاتفاقية إلى تمويل واردات كلّ من الشركة التونسية لصناعات التكرير من البترول ومنتجات البترول والشركة التونسية للكهرباء والغاز من الغاز الطبيعي.

ويندرج هذا التمويل في إطار تطوير مجالات التعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بجميع مؤسّساتها. فبالإضافة إلى الاعتمادات التي تمّ منحها لفائدة بلادنا في مجال تمويل التجارة والتي انتفعت منها عدة مؤسسات تونسية من ذلك شركة عجين الحلفاء والورق والمجمع الكيميائي وشركة الفولاذ والشركة التونسية لصناعات التكرير والشركة التونسية للكهرباء والغاز، تمكّنت بلادنا، وبفضل رصيد الثقة التي تحظى به لدى مختلف شركائها وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها من تنفيذ عديد البرامج والأنشطة شملت بالخصوص تمويل جملة من المشاريع العمومية وتقديم الدعم الفني في عديد المجالات لاسيما في مجالي المالية الإسلامية والتجارة فضلا عن تكثيف البرامج والآليات الرامية إلى دعم القطاع الخاص وضمان الاستثمار وتأمين الصادرات.

وقد بلغت حصيلة التعاون مع البنك حوالي 2.3 مليار د.ت شملت تمويل 35 مشروعا عموميا في مختلف القطاعات في حين بلغ الحجم الجملي لتمويل التجارة حوالي 3.2 مليار .د.ت شملت 154 عملية.

2) مبلغ التمويل والشروط المالية:

تبلغ قيمة التمويل التي تغطّيها الاتفاقية 310 م.دولار أي ما يعادل حوالي 682 م.د.ت سيتمّ تخصيصها لتمويل واردات كلّ من الشركة التونسية لصناعات التكرير من النفط الخام والمواد البترولية في حدود مبلغ لا يتجاوز 150 م. دولار (حوالي 330 م.د.ت) والشركة التونسية للكهرباء والغاز من الغاز الطبيعي في حدود مبلغ لا يتجاوز 160 م. دولار (حوالي 352 م.د.ت) وذلك وفقا للشروط التالية:

2016 177

- صيغة التمويل: عقد مرابحة،
- هامش الربح: قار وقدره 2.6% سنويا،

[1، 2] 1 دولار = 2.2 د.ت

- العمولات: رسوم إدارية (30 ألف .دولار بالنسبة لكل اتفاقية تمويل) ورسوم فتح الاعتماد المستندي (0.35% من مبلغ كل اعتماد مستندي)،
- مدّة سريان الاتفاقية: سنة واحدة من تاريخ دخولها حيز النفاذ قابلة للتمديد،
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

وحرصا على الاستفادة المثلى من هذه التمويلات في أقرب الآجال الممكنة، تمّ إدراج نماذج لاتفاقيتي التمويل والضمان ضمن الاتفاقية الإطارية حتّى يتمّ المصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية على أن يتمّ مباشرة بعد ذلك إمضاء اتفاقية الضمان بين الدولة ومؤسّسة التجارة واتفاقيتي المرابحة مع كل من الشركة التونسية لصناعات التكرير والشركة التونسية للكهرباء والغاز.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.